

Distr.
GENERAL

A/RES/47/186
25 February 1993

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
البند ٧٨ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثانية (A/47/718/Add.2 و Corr.1)]

١٨٦/٤٧ - تدابير محددة لصالح البلدان الجزرية النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تسلم بأنه بالإضافة إلى المشاكل العامة التي تواجهها البلدان النامية، يعاني كثير من البلدان الجزرية النامية من معوقات ناشئة عن تفاعل عوامل من قبيل صغر حجمها، ومواقعها النائية، وتشتهها الجغرافي، وسهولة تأثرها بالكوارث الطبيعية، وهشاشة نظمها الأيكولوجية، وما تواجهه من قيود في مجالي النقل والاتصالات، وبعدها الشديد عن مراكز الأسواق، وصغر أسواقها الداخلية إلى حد كبير، وافتقارها إلى الموارد الطبيعية، وضعف قدرتها التكنولوجية المحلية، وحدة مشكلة حصولها على إمدادات المياه العذبة، واعتمادها الشديد على الواردات وعلى عدد قليل من السلع الأساسية، ونضوب مواردها غير المتجددة، والهجرة منها، وخاصة هجرة العاملين ذوي المهارات الرفيعة المستوى، ونقص الموظفين الإداريين لديها، وفداحة أعبائها المالية،

وإذ تسلم أيضا بأن العديد من تلك العوامل يظهر معا في البلدان الجزرية النامية، مما يجعل هذه البلدان ضعيفة وتابعة اقتصاديا واجتماعيا، ولا سيما في البلدان الصغيرة و/أو المشتتة جغرافيا،

وإذ تلاحظ أن العديد من البلدان الجزرية النامية هي من أقل البلدان نموا،

وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان الجزرية النامية تواجه بيئة اقتصادية دولية في التسعينات قد تؤثر بشدة في قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما البلدان الجزرية الصغيرة النامية ذات الاقتصادات المفتوحة والمتقلبة للغاية،

وإذ يساورها القلق لما لارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ من آثار ضارة على البلدان الجزرية النامية،

وإذ تحيط علما بجدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وبخاصة الفرع زاي من الفصل ١٧، المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١)،

وإذ ترحب بما تقرر من عقد مؤتمر عالمي معني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ١٩٩٤،

١ - تؤكد من جديد قرارها ٢٠٢/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وغيره من قرارات الجمعية العامة وقرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ذات الصلة، وتطالب بتنفيذها الفوري والفعال؛

٢ - تعرب عن تقديرها للدول وللمؤسسات والهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها التي استجابت للاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية؛

٣ - ترحب بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بعقد اجتماع لفريق الخبراء المعني بالبلدان الجزرية النامية في جنيف في ١٤ و ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٢؛

٤ - تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن المشاكل والاحتياجات المحددة للبلدان الجزرية النامية^(٢)؛

٥ - ترحب بالجهود التي تبذلها البلدان الجزرية النامية لاعتماد سياسات تعالج مشاكلها المحددة، بما في ذلك الجهود المبذولة في مجال التعاون والتكامل الإقليميين، وتطلب الى تلك البلدان أن تواصل السعي، وفقا لأهدافها وسياساتها وأولوياتها الوطنية، الى اتخاذ المزيد من التدابير لزيادة قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي، ولجعل اقتصاداتها أقل ضعفا بتنمية قدرتها على مواجهة الصدمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتغيرات الاقتصادية الخارجية، ولتعزيز تنميتها المستدامة؛

٦ - تناشد المجتمع الدولي :

(١) انظر : تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) A/47/414 و Add.1.

(أ) أن يحافظ على مستوى المساعدة المالية والتقنية التساهلية المقدمة الى البلدان الجزرية النامية، وأن يزيده إن أمكن ذلك؛

(ب) أن يزداد الى الحد الأمثل من إمكانية حصول البلدان الجزرية النامية على المساعدة المالية والتقنية التساهلية، وذلك بمراعاة أمور في جملتها الاحتياجات الإنمائية المحددة لتلك البلدان والمشاكل التي تواجهها؛

(ج) أن ينظر في استعراض آليات الإجراءات القائمة المستخدمة في توفير الموارد التساهلية للبلدان الجزرية النامية، مع مراعاة أوضاعها وإمكاناتها الإنمائية؛

(د) أن يكفل تمشي المساعدة مع الأولويات الوطنية، وحيثما كان ذلك مناسباً، مع الأولويات الإقليمية للبلدان الجزرية النامية؛

(هـ) أن يقدم الدعم للبلدان الجزرية النامية على مدى إطار زمني يتفق عليه الجميع ويكون، عند الاقتضاء، أطول أجلاً لتمكين تلك البلدان من تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛

(و) أن ينظر في تحسين التجارة و/أو الترتيبات الأخرى القائمة لمساعدة البلدان الجزرية النامية على تدارك الآثار الضارة على حصائل صادراتها وأن ينظر في توسيع نطاق اعتماد تلك الترتيبات؛

(ز) أن يواصل كفالة بذل جهد متضافر لمساعدة البلدان الجزرية النامية، بناءً على طلبها، في تحسين قدراتها المؤسسية والإدارية وفي تلبية احتياجاتها الشاملة فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية؛

(ح) أن يقدم المساعدة، حيثما يكون ذلك مناسباً، الى البلدان الجزرية النامية للتخفيف من عواقب تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر؛

٧ - تدعو البلدان الجزرية النامية الى أن تضاعف كذلك من ترتيباتها التعاونية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وبخاصة لمعالجة مشكلة الاقتصادات المرتفعة التكلفة، بالقيام، حيثما يكون ذلك مناسباً، باستحداث خدمات موحدة للحد من ارتفاع نصيب الفرد من تكاليف الهياكل الأساسية والخدمات العامة وباستحداث نظم إقليمية للنقل والاتصالات؛

٨ - تحت مرة ثانية المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير كافية للاستجابة الى الاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية ومواصلة تقديم تقارير بشأن تلك التدابير، بواسطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حسب الاقتضاء؛

٩ - تحت مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يعزز دوره في حدود ولايته بوصفه مركز التنسيق فيما يتعلق باتخاذ إجراءات محددة على الصعيد العالمي لصالح البلدان الجزرية النامية وأن يؤدي دور العامل الحفاز في هذا الصدد وذلك بالقيام، في جملة أمور، بتنظيم وتسهيل تبادل المعلومات والخبرة فيما بين الأقاليم، في تعاون كامل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء، حسب الاقتضاء؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل، واضعاً في الاعتبار ما تم الاضطلاع به فعلاً من أعمال بشأن هذه المسألة، والأعمال الواردة في إطار الإعداد للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومتابعته الرصد والاستعراض على نحو منسق لمشاكل البلدان الجزرية النامية، وبخاصة مشاكل البلدان الجزرية الصغيرة النامية، وذلك، في جملة أمور، في إطار اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة وأمانتي اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

١١ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٩٣

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢